مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (١)، ص ص ص ١٦٣ - ٢١٠ ، (محرم ٤٤١ هـ/سبتمبر ٢٠١٩م)

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الحد من مخاطر الاستثمار - دراسة حالة على شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى

أ. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم المحاسبة والمراجعة المحت دكتوراه بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة عين شمس - مصر zeinab.kassem@hotmail.com

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان أستاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية باحث دكتوراه بقسم المحاسبة والمراجعة abdrashwan@yahoo.com

ملخص البحث. موضوع الدراسة هو واحد من الموضوعات المهمة التي تشغل الفكر المحاسبي. أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول مخاطر الاستثمار في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي.

تحدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الحد من مخاطر الاستثمار وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار.

تم إجراء هذه الدراسة على شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتم عمل مسح شامل لجميع القوائم المالية للشركة وأخذ كافة البيانات من سنة ٢٠١٥ حتى سنة ٢٠١٧.

تُشير النتائج الرئيسة إلى أنه يوجد لدى شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بدائل استثمارية أخرى متاحة لتسديد ديونها في الأجل القصير، كما تبين أن شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري لن تفشل مالياً في المدى القريب على الأقل بسبب مقدرتها على إعادة هيكلة ديونها الخارجية، ولو على أساس قصير الأجل.

واوصت الدراسة بضرورة قيام شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بتوفير سيولة كافية وذلك لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية، مفهوم الاستثمار، مخاطر الاستثمار.

Abstract: The impact of applying IFRS on reducing investment risk- Case Study on the Jerusalem Real Estate Investment Company

A. Abd EL Rahman Mohammed Suleiman Rashwan

Assistant Professor, Department of Administrative and Financial Sciences University College of Science and Technology - Gaza – Palestine

B. Zainab Abd EL Hafeez Ahmed Oasim

PhD Researcher, Department of Accounting and Auditing College of Commerce - Ain Shams University-Egypt

Abstract: The subject of the study is one of the important topics that occupied accounting thought. A controversy has been raised in the recent period about investment risks in light of the globalization of capital markets and the need to adhere to the application of international financial reporting standards to attract foreign investment.

This study aims to know the impact of the application of international financial reporting standards on reducing investment risks by analyzing the relationship between the application of international financial reporting standards and investment risks.

This study was conducted on the Jerusalem Real Estate Investment Company during the period from Y·1° to Y·1V, and the researchers relied on the descriptive analytical approach, and a comprehensive survey was made of all the financial statements of the company and took all the data from Y·1° to Y·1V.

The main results indicate that Bait Al-Maqdis Real Estate Investment Company has other investment alternatives available to pay off its debts in the short term, as it was found that Bait Al-Maqdis Real Estate Investment Company will not fail financially in the short term at least because of its ability to restructure its external debt, even on a short basis Term.

The study recommended that the Jerusalem Real Estate Investment Company must provide sufficient liquidity to cover short-term obligations.

Key words: International Financial Reporting Standards, investment concept, investment risk.

مقدمة

إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ينتج عنها توحيد للأنظمة المالية وبالتالي توحيد لطريقة نتائج المعلومات المالية والمحاسبية الأكثر مصداقية لمختلف الشركات مما يسهل على المستثمر عملية توقع العائد المبني على أساس مستوى لمخاطر معينة لورقة أو لمحفظة استثمارية وأيضا المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة، ومنه استقطاب أكثر للمستثمرين في بورصة واتساع دائرة المعاملات وتعبئة أكثر للمدخرات.

وتعد المعلومات المتوفرة والمعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية من أهم المقومات السائدة لنجاح وتطور بورصة فلسطين، فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية وتحقيق التخصيص الكفء للموارد، كما تفيد هذه المعلومات المستثمر في توقع العائد وتمكينه من تحديد القيمة المحورية التي تعتبر أساس لقراره الاستثماري، كما أن كفاءة البورصة تعتمد بشكل أساسي على مقدار الثقة التي تضعها لدى المستثمرين لزيادة ثقتهم بالمعلومات المتاحة والتي تتدفق من قنوات متعددة، حيث أن كفاءة بورصة فلسطين تتمثل في قدرة البورصة على استيعاب المعلومات المتاحة أساساً لتقييم وإبراز القرارات الاستثماري من أجل العمل على الحد من المخاطر الاستثمارية التي قد تواجه المستثمر.

وتهدف بورصة فلسطين إلى توسيع قنوات الاستثمارات المحلية، واستقطاب رؤوس الأموال الخارجية لضخها في المشروعات الوطنية، عبر سوق نظامية تكفل سلامة التعامل بالأوراق المالية، والشفافية وحماية المستثمر من خلال توفير نشاطات وفعاليات مكثفة يقوم بها برنامج التوعية الاستثمارية بهدف تعميم المعرفة بقطاع الأوراق المالية، وتوعية المستثمرين وتثقيفهم، وتوفير تقارير مالية تحتوي على

معلومات مالية كافية بما يعزز صنع قراراتهم الاستثمارية بناءً على معطيات علمية سليمة، كما تهدف إلى توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة أسعار الأوراق المالية. بحيث تتم عملية صعود وهبوط الأسعار بشكل منتظم وتدريجي وهذا بدوره يحد من مخاطر الاستثمار.

كما تعمل البورصة فلسطينية على تحقيق أهدافها عبر توفير أنظمة التداول والرقابة والتسوية وتحويل ونقل ملكية الأوراق المالية، بما يكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء، وتيسير اكتشاف الأسعار الحقيقية لها من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب، وتلتزم البورصة بوضع أسس للتداول وإيصال المعلومة بما يضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي مما يوفر لجميع المستثمرين فرصاً متكافئة في الربح والخسارة.

(www.p-s-e.com)

وبذلك فإن سياسة إدارة المخاطر في بورصة فلسطين تهدف بشكل عام إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من الأوراق المالية التي لها نفس درجة المخاطرة، أو تخفيض المخاطر التي تواجه المستثمر من خلال الاستثمار في الأوراق المالية التي لها نفس العائد المتوقع.

مشكلة الدراسة

ينطوي أي استثمار على قدر من المخاطر، مما يستدعي إلمام المستثمر بالحد الأدنى من المعرفة ومراعاة الضوابط والمحاذير حتى لا يفشل في تحقيق هدفه المتمثل بالربح، وتبحث مشكلة الدراسة في مدى تأثير معايير المحاسبة الدولية في الحد من مخاطر الاستثمار في بورصة فلسطين، ونشر ثقافة الاستثمار المبني على الحد الأدنى من المعرفة بمعايير التقارير المالية الدولية، وتسعى بورصة فلسطين عبر برنامج التوعية الاستثمارية إلى نشر ثقافة الاستثمار الواعى والحريص، خاصة بين صغار المستثمرين بهدف ترشيد

قرارات الاستثمار من خلال توفير القوائم والتقارير المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية التي يعتمد عليها معظم المستثمرين لمعرفة مدى حاجاتهم في تلبية رغباتهم الاستثمارية، وكذلك التعرف على كفاءة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتركز في الإجابة على التساؤل التالى:

1. ما العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى؟

٢. ما أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الحد من مخاطر الاستثمار؟
 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في الفكر المحاسبي المعاصر حيث يعتبر موضوع معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول مخاطر الاستثمار في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، لذا اهتمت الدراسات المحاسبية بدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لمحاولة الحد من المخاطر المصاحبة للاستثمار ومقدرتها التفسيرية لترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتهتم الدراسة بتقديم دليلًا عمليًا حول أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري، مع تزايد الضغوط على هذه الشركات من قبل المستثمرين بتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وهما:

أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.00 \ge 0$) بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري.

 Υ . لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.00$) بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى.

الدراسات السابقة:

وتقسم إلى:

أولاً: الدراسات العربية:

هدفت دراسة (القشي، ٢٠٠٩) إلى معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر ثلاث فئات هم المدققين والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية وخصوصاً المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المحاسبة الدولية. والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة كان من أهمها أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة، وتشجعه على جلب استثماراته للأردن. وقد أوصت الدراسة على عدم التساهل من قبل المدققين في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات الأردنية بشكل أعمق كى يطلعوا على

بنيتها التحتية الهيئة ونظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار.

هدفت دراسة (جمعة، ۲۰۱۲) إلى بيان دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية لتنشيط كفاءة أسواق المال العالمية، وتقييم أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تنشيط كفاءة سوق عمان المالي. وقد خلصت الدراسة إلى وجود فروق إيجابية وهامة في أحجام التداول القطاعية للسوقين الأسهم والسندات، والرقم القياسي القطاعي لأسعار الأسهم مرجح بالقيمة السوقية، وأحجام التداول في العقود، تعزي إلى تطبيق وأحجام التداول في العقود، تعزي إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام بورصات الأوراق المالية العربية تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تشريعاتهم وأنظمتهم أو تعليماتهم لإلزام الشركات المسجلة فيها بتطبيقها سعياً للعالمية.

هدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٤) إلى اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أُخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بالمستجدات في معايير التقارير المالية الدولية سواء المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي، وذلك بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات مما يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة، وزيادة ثقتهم بالقوائم المالية.

هدفت دراسة (رشيد، ٢٠١٦) إلى قياس كفاءة الاستثمارات في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية المبني على التوقعات المحتملة للعائد والمخاطرة على أسهم الشركات وقوة العلاقة والترابط بينهما. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة إيجابية طردية بين العائد والمخاطرة على الاستثمارات في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد أوصت الدراسة بأن يقوم سوق الأوراق المالية بأعداد دليل للمستثمر لا يتضمن فقط على المؤشرات المالية والمعلومات المحاسبية وإنما احتساب دورياً معدل العائد السوقي وبدل المخاطرة السوقية ليتمكن المستثمر من تحديد العائد الواجب أن يطلبه على استثماراته.

قامت دراسة (منصور، ۲۰۱۷) بتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم اختيار عينة البحث على عينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية وبلغت ۲۱ شركة خلال الفترة من عام الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية وبلغت ۲۰۰۲ إلي عام ۲۰۱۵. وقد أظهرت النتائج عدم فاعلية تطبيق هذه المعايير في الحد من تأثير إدارة الأرباح على الأداء المالي وبالتالي عدم قدرتها في التأثير على حافز المديرين وقدرتهم على إدارة الأرباح بغرض التأثير على الأداء المالي.

هدفت دراسة (رشوان، وقاسم، ۲۰۱۸) إلى التعرف على أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية على تماثل المعلومات وأسعار الأسهم في بورصة فلسطين، أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). كما تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وكانت عينة الدراسة المكونة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين البالغة

هدفت دراسة (بنداس، ۲۰۱۸) إلى التعرف على مدى فعالية وكفاءة التقارير والقوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات الاستثمار الأجنبي بسوق رأس المال بالدول النامية، وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة ۲۰۱۸، وقد توصلت خلصت الدراسة إلى نقص درجة الشفافية والإفصاح المحاسبية وعدم التشدد في التقارير والقوائم المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مما تسبب في تدني مستوى الإفصاح المحاسبي على التنبؤ بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح وتقدير درجة مخاطر الاستثمار في الأسهم مما ينعكس سلباً على كفاءة السوق المالية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني سوق الخرطوم للأوراق المالية لبرامج نوعية اقتصادية واستثمارية لجمهور المستثمرين لزيادة الوعي والثقافة الاستثمارية ، مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الاستخدام الأمثل أو المناسب.

قامت دراسة (عبدالجيد، ٢٠١٩) بتقديم تقييم مبدئي لقرار تبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي في المملكة العربية السعودية مع بداية ٢٠١٧ من خلال دراسة تأثيره على خطر الانهيار سهر أسهم الشركة وتم تطبيق البيانات ربع سنوية لشركات قطاع المواد الأساسية، كما تم دراسة اثر جودة المراجعة وحسابات الاستحقاق والديون قصيرة الأجل على هذه العلاقة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن تبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية الذي أدى إلى تخفيض خطر انهيار سعر سهم الشركة، وذلك بشكل جوهري كما أنه في ظل التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية فان كلاً من جودة المراجعة وحسابات الاستحقاق تؤدي إلى تخفيض هذا الخطر بشكل جوهري.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (AI-Shiab, ۲۰۰۸) إلى معرفة أثر تطبيق المعايير التقارير الدولية للحد من مخاطر الاستثمار وتخفيض تكلفة رأس المال، والإفصاح عن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية تؤدي إلى الحد من مخاطر الاستثمار وتخفيض تكلفة رأس المال وتكلفة المعلومات المحاسبية وعدم تماثلها، وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام تطبيق المعايير لأنها تؤدي إلى زيادة الإفصاح وتعزيز قابلية المعلومات للمقارنة وهي أهم الآليات التي يتم تخفيض تكلفة رأس المال والحد من مخاطر الاستثمار.

هدفت دراسة (Lenger & et al, ۲۰۱۱) إلى التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات الأوروبية العامة والخاصة وكفاءة الاستثمار. وقد خلصت نتائج الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يحسن من جودة التقارير المالية ويعزز من كفاءة الاستثمار في الشركات، مما يساعدها في اتخاذ القرارات

الاستثمارية الرشيدة، ويخفض من درجة المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار، كما أوصت الدراسة درجة بضرورة التقيد بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لزيادة الاستثمارات في الشركات الخاصة التي تعاني من مشكلات ضعف الاستثمار، حيث أن حصولها على التمويل المصرفي مقيد بالالتزام بتطبيق هذه المعايير.

هدفت دراسة (IFRS) إلى التعرف على (Amiraslani, & et al, ۲۰۱۳) وما حققه من فوائد كتحسين المقارنة للبيانات والمعلومات المالية عبر الدول، وتخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة السيولة، والحد من مخاطر الاستثمار في أسواق رأس المال، ومدى التخفيضات في قيم أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية وانعكاساته على الأصول المتشابهة خلال فترة ما بعد تطبيق المعايير الدولية (IFRS). وقد خلصت نتائج الدراسة أن هناك تباين كبير بين الدول الأوروبية في تطبيق المعايير الدولية (IFRS)، حيث أن الدول ذات المؤسسات القوية تكون فيها البنية التحتية للتقارير المالية ذات جودة مرتفعة لديها، ويترتب على ذلك قرارات استثمارية مستقبلية رشيدة، والحد من مخاطر الاستثمار.

قامت دراسة (DeFond, M.L. et al, ۲۰۱٥) باختبار ما إذا كان اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية الإلزامية يؤثر على "خطر التعطل" على مستوى الشركة ، والذي يُعرف بتكرار عوائد الأسهم السلبية القصوى. حيث تقوم الشركات والمؤسسات المالية غير المالية بالتحليل بشكل منفصل لأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من المرجح أن تؤثر على مخاطر تعطلها بشكل مختلف. وقد توصلت النتائج إلي أن مخاطر الانهيار تتناقص بين الشركات غير المالية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وخاصة بين الشركات في بيئات المعلومات الفقيرة وفي البلدان التي تشهد تغييرات أكبر وأكثر موثوقية في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً. في المقابل لا تتغير مخاطر الانهيار بين

الشركات المالية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولكنها تتناقص بين الشركات المالية الأقل تأثراً بأحكام القيمة العادلة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، والزيادات بين البنوك في البلدان ذات الأنظمة المصرفية الضعيفة. مجتمعة، تتوافق نتائجنا مع زيادة الشفافية من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يقلل بشكل كبير من مخاطر الانهيار بين الشركات غير المالية، ولكن بشكل أكثر انتقائية بين الشركات المالية، وأن اللوائح المالية تلعب دوراً مكملاً في تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين الشركات المالية.

تناولت دراسة (۱۰۱٦) العلاقة بين جودة المدقق واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومخاطر تعطل أسعار الأسهم. وطبقت الدراسة على الدولية لإعداد التقارير المالية ومخاطر تعطل أسعار الأسهم. وطبقت الدراسة على (٦٥٧) شركة مدرجة في البورصة الكورية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٤. وقد توصلت نتائج الدراسة أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم تتناقص، خاصة بالنسبة للشركات التي تستخدم مراجعي الحسابات الأربعة الكبار بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كوريا. حيث تناقصت مخاطر تعطل أسعار الأسهم للشركات المدرجة في البورصة الكورية.

هدفت الدراسة (Kapellas, Siougle, ۲۰۱۸) إلى التعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الاستثمار، وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من الشركات المدرجة في سوق المال البولندي خلال الفترة ۲۰۱۱ إلى ۲۰۱۸. وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أثر بشكل واضح وإيجابي على قرارات الاستثمار وكفاءة الاستثمار في سوق رأس المال. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث مستقبلية لدمج عوامل الاقتصاد

الكلي وعملية تطبيق بين الدول للتعرف على العواقب الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من تطبيق وأثرها على أسواق رأس المال في الدول المختلفة.

ويتضح من خلال سرد الدراسات السابقة ما يلي:

- ا ركزت معظم الدراسات السابقة التي تناولت علاقة معايير المحاسبة الدولية على قرارات الاستثمار وكفاءة الاستثمار دون أن تنظرق إلى مخاطر الاستثمار مثل دراسة (Kapellas, Siougle, ۲۰۱۸)، ودراسة (جمعة، ۲۰۱۲)، ودراسة (بنداس، ودراسة (مليجي، ۲۰۱۶)، ودراسة (جمعة، ۲۰۱۲)، ودراسة (بنداس، ۲۰۱۸) وهو ما يميز الدراسة الحالية حيث تناولت العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار.
- ٢ .ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة العلاقة بين متغيرات الدراسة مكتملة.
- ٣. بالرغم من اتفاق الدراسات السابقة على أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية إلا أنها لم تتناول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كمؤشر للتأثير على أداء شركات قطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين وانعكاسات ذلك على الحد من مخاطر الاستثمار وهو ما يميز الدراسة الحالية.
- ٤ .لم تتطرق الدراسات السابقة إلى أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري، ولم تطبق أي دراسة من الدراسات السابقة على البيئة الفلسطينية وهو ما يميز الدراسة الحالية.

الإطار النظري:

أولاً: نشأة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

يتبني مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) كمنظمة يشرف عليها أمناء من خلال مختلف الدول المتطورة منذ عام ٢٠٠١، مهمتها تطوير المعايير المحاسبية من خلال ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول: أن يكون المعيار جوهر كل تصريح محاسبي مفهوما و مقبولا، أما العنصر الثاني: يتضمن أهمية المعيار من حيث الجودة العالية التي تؤدي إلى إبراز معالم القابلية للمقارنة، و الشفافية، والإفصاح، بينما كان العنصر الثالث: جدية قدرة المعيار على تفسير المعنى، والعمل على تطبيقها، يتمحور الهدف من استخدام IFRS حول القضايا التالية: تطوير جودة المعلومات، وقابليتها للفهم، وإلزامية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، الترويج لتطبيق المعايير الحاسبية. (بوداح، ٢٠١٦، ص ٣٣)

ثانياً: أهمية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

تكمن أهمية المعايير المحاسبية (IFRS) في النقاط التالية (أحمد، ٢٠١٥ ، ص ص ١٣٠٥ - ٢٠):

- . تمكن المعايير المحاسبية من توحيد قياس الأحداث المالية ، وبالتالي إيصال نتائج عملية القياس إلي مستخدمي القوائم المالية بشكل سليم ، وذلك من خلال تحديد الطرق المناسبة لعملية القياس.
- أ . تحدد المعايير المحاسبية الخصائص التي يجب أن تكون عليها المعلومات المحاسبية، لأن المعلومات المحاسبية لابد أن تكون بمواصفات معينة حتى تكون مفيدة لمستخدميها، و يتم عن طريق المعايير المحاسبية تقويم نوعية المعلومات

المحاسبية الناتجة عن تطبيق الطرق المحاسبية البديلة، كما يتم من خلال المعايير المحاسبية تحديد الإيضاحات التي يجب على المنشأة الإفصاح عنها في القوائم المالية، من خلال التمييز بين الإفصاحات الإفصاح الضروري، وغير الضروري.

- تعمل المعايير المحاسبية علي حماية مديري المنشآت من الضغوط الخارجية، حيث تمنحهم حرية استخدام أحكامهم الشخصية وخفض الضغوط عليهم.
- أدى تعدد فئات المستفيدين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية وتباين المعلومات إلى وجود الأزمة لكل فئة، حيث عدم إمكانية وضع معايير محاسبية تلبى كافة متطلبات هذه الفئات من المعلومات المحاسبية، كما أن رغبة المستفيدين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية للحصول على حاجاتهم من المعلومات عن طريق الاتصال المباشر بالمنشأة، يخلق عدم جدوى إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح.
- تلزم المعايير المحاسبية المنشآت بالتوحيد المحاسبي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومات المنتجة من هذه المنشآت، كما تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة مرشد أو دليل يحدد إجراءات المعالجة المحاسبية، وسياساتها لكل معاملة تقوم بها المنشأة.
- . تعمل المعايير المحاسبية على تقليل نطاق الاختلافات في الممارسة العملية بين منشأة وأخرى ومن فترة لأخرى بما يضمن اتساق أسس إعداد المعلومات، وعدم ترك المجال مفتوحاً للتقديرات الشخصية، والمهنية للإدارة أو مكاتب المراجعة.

ثالثاً: مفهوم مخاطر الاستثمار:

حيث عرفت بأنها" احتمال وقوع الأحداث للأنشطة في المستقبل" وعرفت بأنها "عدم التأكد فالمستقبل سواء جيد أو غير جيد، وتتمثل المخاطر في توقع للأحداث والأنشطة في المستقبل باحتمال معين". (عامر، ٢٠٠٦، ص ١١٩)، كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر الموجودة في نتائج الإعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المنشأة على الاستمرار في تقديم أعمالها وممارسة نشاطاتها من جهة، وتحد من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل من جهة أخرى". (عنانزه، وعثمان، على ٢٠١٤)

رابعاً: أنواع المخاطر ومسبباتها:

تواجه المؤسسات العديد من المخاطر، وتنتج هذه المخاطر من عوامل خارجية أو داخلية وبعض الأخطار قد تنتج من الاثنين معا، ويمكن تقسيم أنواع من المخاطر كما يلى:

- ١. المخاطر الداخلية: وتتمثل كما هو موضح بالشكل السابق:
 - أ البحوث والتطوير، رأس المال الفكري.
 - ب السيولة والتدفقات النقدية.
- ج القبول العام، الموظفون، الممتلكات، السلع والخدمات.
 - د الرقابة المحاسبية ونظام المعلومات.

٢. المخاطر الخارجية: وتشمل:

أ. المخاطر الاستراتيجية: هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة المنشأة قرارات خاطئة أو
 تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد

يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة. (عبد الكريم، ٢٠٠٧، ص١٢)، مثل (المنافسة، تغييرات الزبائن، تغييرات الصناعة، طلبات العملاء).

ب. المخاطر المالية: هي جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمنشأة، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المنشأة ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة (بالعجوز، 1.7، 0.0)، وعرفتها (IFRS, 1.7) بأنها المخاطر التي تحدث تغيير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من سعر فائدة، سعر صرف أجنبي، مؤشر أسعار أو معدلات، درجة الملاءة، مؤشر الائتمان، الخ.. (سليم، والرواشدة، 1.7.7) من ع

- مخاطر الائتمان: هو احتمال الخسارة الناجمة عن عدم وفاء المدين أو الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية.
 - (BASEL III, Commonwealth Bank of Australia, Y. 10)
- مخاطر السوق: هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. (عنانزه، وعثمان، ٢٠١٤، ص ٢١٦)
- مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله.
- مخاطر أسعار الصرف: هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي.
- مخاطر السيولة: هي المخاطر الناتجة عن عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة.

• مخاطر النشاط: وهي المخاطر المرتبطة بحسب طبيعة النشاط سواء كان زراعياً أم صناعياً أو تجارياً أو خدميا. (عبد الكريم، ٢٠٠٧، ص١٣)

ج. المخاطر التشغيلية: تعتبر المخاطر التشغيلية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات الإليكترونية، مما أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر التشغيل. (عبد الكريم، ٢٠٠٧، ص١٣)

د. مخاطر الأعمال: هي المخاطر التي تتحملها المؤسسات الناتجة عن المخاطر التنظيمية والقانونية والمخاطر الدولية ، وهي المخاطر المتواجدة في الأنظمة المدفوعة من الاقتصاد وأن هذا النشاط يشكل جزء حيوي وكبير من أنشطتها وهي تؤثر وتتأثر في البيئة سواء كانت البيئة الداخلية أو النظام المفتوح وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لاستبعادها وما فيها من فرص للاستفادة منها، مثل (المخاطر القانونية والتنظيمية ، المخاطر القطرية أو الدولة). (بلعجوز ، ۲۰۱۰ ، ص $^{\Lambda}$)

خامساً: طرق قياس مخاطر الاستثمار:

يتم قياس مخاطر الاستثمار بالنظر إلى كل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، ومدته، واحتمالية حدوثه، وقياس المخاطر بشكل صحيح وفي الوقت المناسب هو أمر هام لإدارة المخاطر. والهدف من قياس المخاطر هو تحديد قيمة الخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المنشأة، ويتم تحديد قيمة الخسارة المتوقعة بناءً على طرق ونماذج رياضية تعتمد في الأساس على حجم المنشأة وتعقد عملياته، وهناك ثلاثة طرق لضبط المخاطر هي: (عنانزه، وعثمان، ٢٠١٤، ص٢١٨)

- ١. تجنب المخاطر.
- ٢. وضع حدود على بعض النشاطات.

٣. إلغاء أو تقليل أثر المخاطر.

تعمل المنشآت على تقليل تعرضها للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق من خلال حدود قائمة على الحجم تحدد الحد الأدنى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء، ومستوى المنتجات، ووحدات الأنشطة المختلفة، ومستوى المحفظة، والمستوى الجغرافي. (عنانزه، وعثمان، ٢٠١٤، ص٢١٨)، وهناك بعض المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر الاستثمار كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (١): مؤشرات قياس المخاطر

مؤشرات القياس	المخاطر
- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض	المخاطر الائتمانية
- الخصوم المتداولة / الأصول المتداولة	مخاطر السيولة
- إجمالي الأصول / عدد العاملين	مخاطر التشغيل
- مصروفات العمالة/ عدد العاملين - حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	مخاطر رأس المال

المصدر: (بلعجوز، ۲۰۱۳، ۲۱-۱۱).

سادساً: مزايا تبنى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

إن تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)يقدم العديد من المزايا والمنافع للمنشآت والمستثمرين كما يلي:

١. بالنسبة للمنشآت:

تتمثل المنفعة الأساسية في تسهيل المجال لهذه المنشآت بالدخول إلى الأسواق المالية العالمية والتي غالبا ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها المعايير الدولية كما أن تطبيق معايير لتقارير المالية الدولية من قبل المنشآت يجعل الطلب على أسهم هذه المنشأة أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب.(أبو نصار، والعرابي، ٢٠١٢، ص٣٠٦)

ويؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى توفير أنظمة للمعلومات قادرة على تحديد وقياس مخاطر الاستثمار بدقة وقادرة أيضاً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المنشآت، وتتطلب إدارة مخاطر الاستثمار الفعالة نظام محاسبي فعال لتقديم تقارير مالية يتم من خلالها مراجعة المخاطر التعرف عليها، والتأكد من أن الإجراءات المتخذة للتحكم في المخاطر ملائمة، وأنها أعطت النتائج المخطط لها. (عنانزه، وعثمان، ٢٠١٤، ص٢١٨)

٢. بالنسبة للمستثمرين:

أهم ما يميز تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المنشآت الأخرى في دول أخرى، كما أن تطبيق (IFRS) يوفر حد أدني من الإفصاح يساعد المستثمرين مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة كما تعتبر القوائم المالية المعدة بناء علي تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستثمرين الأجانب المستخدمين للقوائم المالية.(أبونصار، والعرابي، ٢٠١٢، ص ٢٠٦)

كما أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) توفر تقارير مالية تحتوي على معلومات مالية كافية بما يعزز صنع قراراتهم الاستثمارية بناءً على معطيات علمية سليمة، كما تهدف إلى توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة أسعار الأوراق المالية.

بحيث تتم عملية صعود وهبوط الأسعار بشكل منتظم وتدريجي وهذا بدوره يحد من مخاطر الاستثمار.

سابعاً: أثر تطبيق (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية والأرباح للحد من مخاطر الاستثمار:

أثر IFRS على جودة المعلومة المحاسبية الصادرة عن القوائم المالية تبقى محل جدل ونقاش بين الأكاديميين وذوي الاهتمام. فهناك من الآراء التي ترى في ضرورة ربط جودة المعلومة المحاسبية ذات العلاقة بالاستثمار وحماية المستثمر. لذلك فإلزامية تطبيق (IFRS) قد تزيد من تحسين جودة المعلومة المحاسبية. ووجد أن (IFRS) يحسن من موثوقية التقارير المالية ، ويحد في نفس الوقت من مخاطر الاستثمار ، والهدف من وراء تحسين التقارير المالية هو توفير المعلومة بشكل يتناسب وحاجة المستثمرين لها ، من أجل تحسين القرارات الاستثمارية.

كما أن إعداد التقارير وفق (IFRS) يرتبط إيجابيا بحجم الشركة، وأيضا إلى عدد الأسواق التي تمتلك فيها الشركة أسهما للتداول، أو تصدر فيها أسهما وترتبط بتلبية حاجة المستثمر في سوق رأس المال إلى المعلومة ودون الحاجة في الرجوع إلى الشركة ذاتها. ومن المعلومات التي تهم المستثمر المخاطر المحدقة بالاستثمار. فدور المستثمر في سوق رأس المال له دلالته من حيث تحديد أسعار الأسهم التي يفترض أن تكون متضمنة لكل المعلومات الضرورية من أجل الوصول إلى قرار عقلاني وسعر عادل. (بوداح، ٢٠١٦، ص ٣٤)

إن تطبيق (IFRS) يساهم في تعزيز جودة التقارير المالية وإعطاء إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة، حيث أن المعلومات المالية في ظل (IFRS) تستخدم من قبل المستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار في أسواق المال. يمكن المستثمرين من

اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فهي تزود المستثمرين بمعلومات ذات جودة محاسبية مما يحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وبالتالي تقليل المخاطر الاستثمارية يحسن (IFRS) على أن زيادة مستويات حماية المستثمرين وبالتالي زيادة وجودة الأرباح.

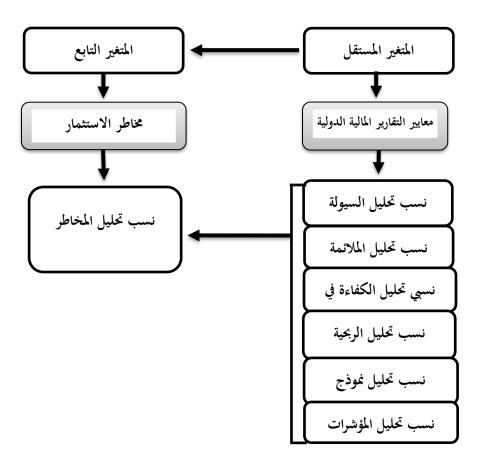
الدراسة التطبيقية

تناولت الدراسة التطبيقية وصفاً كاملاً، ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: منهج الدراسة: بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون من شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري، وتم عمل مسح شامل لجميع القوائم المالية للشركة وأخذ كافة البيانات من سنة ٢٠١٧ حتى سنة ٢٠١٧.

ثالثاً: متغيرات الدراسة: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة متغيرات الدراسة على النحو الآتي:



حيث تم استخدام التحليل باستخدام النسب المالية للحصول على مؤشرات دالة على كفاءة الشركة أو قدرتها على تحقيق الربح ومواجهة الالتزامات ومخاطر الاستثمار، واعتمدت الدراسة على استخدام النسب التالية:

. عليل

السيولة.

نسب تحليل . ٢

الملاءمة.

. ٣

الربحية.

نسب تحليل . ٤

الكفاءة في التشغيل.

. نسب تحليل

المؤشرات السوقية.

i. ٦ غوذج

دوبوينت.١

وقد تم قياس المتغيرات المستقلة والتابعة في هذه الدراسة باستخدام اختيار أهم المؤشرات المالية الملائمة لطبيعة الدراسة، وهي كتالي:

ؤشر	النسبة	المتغير
-----	--------	---------

١- تحليل يقيس أداء الشركة ويبين التغيرات بالشركة وأين حدثت وهل هي جيده للشركة ام سيئة.

نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة النقدية، رأس المال العامل، معدل دوران المدينين، معدل دوران المدينين، معدل دوران الأصول المتداولة، دورة التشغيل، صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي، صافي النقد من نشاط استثماري، صافي النقد من نشاط تمويلي، صافي التدفق النقدي الحر.	 نسب تحليل السيولة 	
نسبة الدين إلى الأصول، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، نسبة الديون طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال، نسبة مضاعف الرافعة المالية.	۲ – نسب تحليـل الملاءمة	
العائد على المبيعات، هامش مجمل الربح، العائد من النشاط الرئيسي، هامش صافي الربح، العائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم من النشاط الرئيسي، ربحية السهم	۳– نسب تحليـل الربحية	<u>المتغير</u> المستقل (معايير
		التفارير
الكفاءة في استخدام الأصول:	٤- نسب تحليـل	التقارير المالية
الكفاءة في استخدام الأصول: معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل،	٤- نسب تحليلالكفــــاءة في	
	•	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول.	الكفاءة في التشغيل	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول. الكفاءة في التحكم بالتكلفة:	الكفاءة في التشغيل	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول. الكفاءة في التحكم بالتكلفة: نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات، نسبة المصروفات التسويقية والبيعية	الكفاءة في التشغيل	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول. الكفاءة في التحكم بالتكلفة: نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات، نسبة المصروفات التسويقية والبيعية والإدارية إلى المبيعات، سعر السهم، مكرر الربحية، العائد على السهم،	الكفاءة في التشغيل	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول. الكفاءة في التحكم بالتكلفة: نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات، نسبة المصروفات التسويقية والبيعية والإدارية إلى المبيعات، سعر السهم، مكرر الربحية، العائد على السهم، عائد التوزيعات، سعر السهم بالنسبة للمبيعات، نسبة سعر السهم إلى	الكفاءة في التشغيل	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول. الكفاءة في التحكم بالتكلفة: نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات، نسبة المصروفات التسويقية والبيعية والإدارية إلى المبيعات، سعر السهم، مكرر الربحية، العائد على السهم،	الكفاءة في التشغيل	المالية
معدل دورن المخزون، معدل دورن المدينون، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة التحصيل، متوسط فترة السداد، دورة التشغيل، معدل دورن رأس المال العامل، معدل دوران الأصول. الكفاءة في التحكم بالتكلفة: نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات، نسبة المصروفات التسويقية والبيعية والإدارية إلى المبيعات، سعر السهم، مكرر الربحية، العائد على السهم، عائد التوزيعات، سعر السهم بالنسبة للمبيعات، نسبة سعر السهم إلى	الكفاءة في التشغيل	المالية

العائد على حقوق المساهمين، هامش صافي الربح معدل دوران الأصول، نسبة مضاعف الرافعة المالية: – صافي الربح /الأصول	٦ – غــــــوذج دوبوينت	
- المبيعات / إجمالي الأصول - القيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي الخصوم -رأس المال العامل/إجمالي الأصول -الأرباح المحتجزة /إجمالي الأصول	نسب تحليسل المخاطر	المتغير التابع (مخاطر الاستثمار)

رابعاً: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة من القوائم المالية لشركة بيت المقدس للاستثمار العقاري خلال الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٧ باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1. تحليل البيانات باستخدام النسب المالية للمتغير المستقل (معايير التقارير المالية الدولية):

أ. نسب تحليل السيولة:

يظهر جدول رقم (٢) نسب تحليل السيولة كما يلي:

جدول (٢): تحليل السيولة

ر.م	البيان	7.10	7.17	7.17
١	نسبة التداول	7,77	۲,٤٥	۲,۸٤
۲	نسبة السيولة السريعة	1,70	1,79	1,47
٣	نسبة السيولة النقدية	٠,١٨	٠,١٩	٠,١٦
٤	رأس المال العامل	٥٩٨,٩٨٧	٥٣٥,٨٧٩	٦,٥٤٥
٥	معدل دوران المخزون	۲,٥٦	۲,۳۸	۲,٤٨
٦	معدل دوران المدينون	7,£9	۲,٦٦	۲,٤١
٧	معدل دوران الأصول المتداولة	١,٤٠	1,0 •	1,77
٨	دورة التشغيل	۳۲۰,۳۵	770,17	770,71.

77.,7.0	۲٥٦,٠٩٠	197,• ٨٣	صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	٩
91,741-	9 2,7 40-	144,740-	صافي النقد من نشاط استثماري	١.
187,287-	117,49٧-	17,101-	صافي النقد من نشاط تمويلي	11
101,.77	17.,774	(17,717)	صافي التدفق النقدي الحر	١٢

من خلال جدول نسب تحليل السيولة رقم (۲) يتضح أن السيولة للعامين جيدة حيث نسبة التداول مرتفعة 7.77، 7.82 عا يعنى أن كل دينار للخصوم المتداولة يعادله 7.77 دينار من الأصول المتداولة لعام 7.70 ، و7.70 دينار من الأصول المتداولة لعام 7.00 ، ومعدل المتداولة لعام 7.00 ، ومعدل دوران المدينون 7.00 لعام 7.00 لعام 7.00 لعام 7.00 لعام 7.00 لعام 7.00

تشير مؤشرات السيولة إلى مدى قدره الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل والتي تستحق الدفع خلال العام القادم، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة تغطى الالتزامات المتداولة في الأجل القصير بمعدل مرة ونصف وهذا الوضع يعد وضع جيد لأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها إذا طلبت في الحال مع بقاء سيولة كافية.

أما مؤشرات التداول تشير إلى هناك ضعف في سيولة الشركة. حيث أن الأصول المتداولة لا تغطى حتى مرة واحدة الالتزامات المتداولة فالتزامات الشركة المتداولة أكبر من أصولها المتداولة ولهذا في حالة إرادة الشركة الحصول على قروض سيكون موقفها صعب لعدم امتلاكها للسيولة الكافية ولهذا فهي تعتمد على حقوق الملكية في هيكل تحويلها بشكل أكبر من الديون.

كما أن مؤشر السيولة السريعة توضح قدره الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير دون اللجوء إلى بيع البضاعة أي مع وجود جزء من البضاعة في شكل مخزون فهو يوضح أن وضع سيولة الشركة غير جيد وذلك إذا ما حدث طلب سريع على الالتزامات قبل أن تستطيع الشركة أن تبيع مخزونها حيث نجد أن أصولها المتداولة بعد

خصم المخزون لا تغطى حتى مرة واحدة الالتزامات مما يدل على سوء وضع السيولة لدى الشركة ويعد هذا المؤشر أكثر دقة في تحديد موقف سيولة الشركة مواجهه التزاماته قصيره الأجل.

ب. نسب تحليل الملاءمة:

يظهر جدول رقم (٣) نسب تحليل الملاءمة كما يلي:

جدول (٣): تحليل الملامة

البيان	7.10	7.17	7.17
نسبة الدين إلى الأصول	%۲9	% * A	% ₺ •
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	% £ ٣	% £ A	%01
نسبة الديون طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال	%٦,٨٩	% £,10	% ٣ ,٧٥
نسبة مضاعف الرافعة المالية	1,890	1,24.	1,071

من خلال جدول نسب تحليل الملاءمة رقم (٣) يتضح أن مؤشر الديون يشير إلى نسبه الأموال التي قدمها المقرضين إلى إجمالي الأموال المستثمرة وبالتالي تحديد مدى قيام المساهمين بالدور الرقابي على الإدارة في أتخاذ القرارات فلقد تزايد هذا المؤشر ليصبح ٣٦٪ لعام ٢٠١٦ و ٤٠٪ لعام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٢٩٪ لعام ٢٠١٥ أي أنها بدأت تعتمد على التمويل الخارجي.

ونسبة الدين إلى حقوق الملكية أعلى من نسبة الدين إلى الأصول أي أن الشركة تعتمد على التمويل الداخلي أكثر من اعتمادها على التمويل الخارجي حيث كان في عام ٢٠١٥ ° ٤٥٪ وزادت بمقداره ٪ في عام ٢٠١٦، ثم زاد بمقدار ٢٪ في عام ٢٠١٧.

كما يتضح أن مؤشر الديون طويله الأجل إلى الأصول الثابتة (هيكل رأس المال) يتناقص من عام لأخر وهذا يدل على قدره الشركة على الوفاء بالتزاماتها وهذا يظهر أيضا من زياده معدل تغطيه الفائدة ويشير مؤشر الديون طويله الأجل إلى حقوق

المساهمين أي ما يمثله من إجمالي حقوق المساهمين أنه تناقص في ٢٠١٥ مقارنه بعامي ٢٠١٦، ٢٠١٦ وبالنسبة لمؤشر الديون طويله الأجل إلى هيكل التمويل سنجد أنه سلك نفس السلوك.

يدل معدل تغطية الفوائد في الشركة إلى عدد المرات التي يمكن فيها تغطيه الفوائد من صافى الربح المتاح لسدادها أي أن الأرباح التشغيلية لدى الشركة قادرة على تغطية الفوائد بمعدلات مرتفعة وهذا يعد وضع جيد لدى الشركة وعلى تحسن الوضع المالي للشركة من سنه لأخرى.

ج. نسب تحليل الربحية: يظهر جدول رقم (٤) نسب تحليل الربحية كما يلي:

	, , =	•	_
البيان	7.10	7.17	7.14
العائد على المبيعات	%11	%19	% ۲ •
هامش مجمل الربح	%1A	%۲۲	% * V
العائد من النشاط الرئيسي	%9£	% 9 ٧	%9A
هامش صافي الربح	%1٣	% 1 V	%٢١
العائد على إجمالي الأصول	%1.	%1٣	%19
العائد على حقوق المساهمين	%10	%۲۳	%٢٦
ربحية السهم من النشاط الرئيسي	7,70	7 ,0 A	٣,٨٢
ربحية السهم	1,99	٣,٣٩	٣,٧٦

جدول (٤): تحليل الربحية

من خلال جدول نسب تحليل الربحية رقم (ξ) يتضح أن مؤشر هامش الربح يدل على قياس مدى كفاءه الإدارة في تحقيق هامش ربح معقول على مبيعات الشركة من خلال نسبة تحليل هامش الربح.

کما یتضح لنا أن هامش مجمل الربح تزاید من ۱۸٪ لعام ۲۰۱۰ إلی ۲۲٪ لعام ۲۰۱۰ إلی ۲۰۱۲ لعام ۲۰۱۰ إلى ۲۰۱۷ لعام ۲۰۱۰ إلى ۲۰۱۷ لعام ۲۰۱۷ لعام ۲۰۱۷.

كما يتضح أن العائد على الأصول يقيس مدى قدره الشركة على توليد الأرباح أي ربحيه كل دينار مستثمر في أصول الشركة فهو هنا متزايد من سنه لأخرى وهذا وضع جيد لأنه كلما زاد العائد على الأصول كلما كان وضع الشركة أفضل، والعائد على حقوق الملكية يقيس الأرباح الصافية لكل دينار مستثمر من قبل المساهمين في الشركة وأيضاً تزايد من سنة لأخرى ويجب أن يكون عائد الأصول وحقوق الملكية أعلى من الفرصة البديلة التي تتوفر للمساهمين الذين يستثمرون أموالهم في الشركة وفي هذه الحالة ستكون ربما عائد الفرصة البديلة أفضل.

د. نسب تحليل الكفاءة في التشغيل:

يظهر جدول رقم (٥) نسب تحليل الكفاءة في التشغيل كما يلي: جدول (٥): تحليل الكفاءة في التشغيل

البيان	7.10	7.10	7.17
الكفاءة في استخدام الأصول:		-	
معدل دورن المخزون	۲,٥٦	۲,۳۸	7,£ A
معدل دورن المدينون	۲,٤٩	۲,٦٦	۲,٤١
متوسط فترة التحصيل	117,75	110,97	114,70
متوسط فترة التخزين	1 £ ٧, £ 1	177,07	177,£1
معدل دوران الدائنون	17,7 £	11,49	1 V £
متوسط فترة السداد	٣٤,٠٢	٣٦,٢٤	٣٧,٤٧
دورة التشغيل	70 £, 77	۲٦٠,٤٥	779,77
معدل دورن رأس المال العامل	7,578	7,019	7,772
معدل دوران الأصول	۰,٦٣٥	٠,٦٣٧	٠,٦٣٩
الكفاءة في التحكم بالتكلفة:		-	

%7 <i>A,</i> 47	%A£,0V	%9٣,٨9	نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات
% £,V1	% £,٦٦	% £,£ 1	نسبة المصروفات التسويقية والبيعية والإدارية إلى المبيعات

من خلال جدول نسب تحليل الكفاءة في التشغيل رقم (٥) يتضح أن كفاءة التشغيل لشركة جيد لأن معدلات الدوران غالبيتها في تزايد وهذا يدل على زيادة إنتاجيتها، وكمثال ننظر إلى معدل دوران رأس المال العامل نرى أنه زاد عما كان عليه في عام ٢٠١٧ حيث أصبح في عام ٢٠١٦ (٢٠٨٩) مرة، وفي عام ٢٠١٧ (٢٠٨٤) مرة، وفي عام ٢٠١٧ (٢٠٣٤) مرة، وهذا يدل على كفاءة إدارة رأس المال العامل، و يشير متوسط فتره التحصيل إلى عدد الايام التي تستغرقها الشركة لتحصيل المبيعات الآجلة ومعدل دوران المدينون (٢٠٤٩) مرة لعام ٢٠١٦، و(٢٠٢١) مرة لعام ٢٠١٦، و(٢٠٢١) يوم لعام ٢٠١٠) ومرة لعام ٢٠١٦، و(٢٠١٠) يوم لعام ٢٠١٠) يوم لعام ٢٠١٠)

ويوضح معدل دوران المخزون ما إذا كانت الشركة تحتفظ بمخزون كبير وما اذا كانت تبيع مخزونها بمعدل أقل مقارنه بالأخرين ولقد كان (٢,٥٦) مرة في عام ٢٠١٥ لوانخفض إلى (٢,٣٨) مرة في عام ٢٠١٦، وزاد في عام ٢٠١٧ ليصبح (٢,٤٨) مرة، حيث كانت كفاءة الشركة في التحكم بالتكلفة جيدة حيث أن نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات في انخفاض حيث كانت في عام ٢٠١٥ بنسبة (٩٣,٨٩٪)، وانخفضت في عام ٢٠١٦ إلى نسبة (٢٠٤٨٪)، وعام ٢٠١٧ حيث بلغت نسبة وانخفضت في عام ٢٠١٦ إلى نسبة (٢٨٤٠٪)،

ه. نسب تحليل المؤشرات السوقية:

يظهر جدول رقم (٦) نسب تحليل المؤشرات السوقية كما يلي: جدول (٦): تحليل المؤشرات السوقية

البيان	7.10	7.17	7.14
سعر السهم	۲٦,٦	٣١,٧	۳۷,۲۱
ربحية السهم	1,97	۳,۲٥	٣,٦ ٤
مكرر الربحية	۱۳,۸٦	٩,٧٧	۸,۹۸
العائد على السهم	٠,٠٧	٠,١٠	٠,١٢
عائد التوزيعات	١,٨٥	1,17	1,1 •
سعر السهم بالنسبة للمبيعات	٠,٨٨	١,٢٦	1,09
نسبة سعر السهم إلى التدفق النقدي	٧,٨٢	٩.٧٧	1 + , 9 7
سعر السهم / القيمة الدفترية	1,90	7,70	۲,٦٨

من خلال جدول نسب تحليل المؤشرات السوقية رقم (٦) يتضح من المؤشرات السوقية أن ربحيه السهم الواحد بلغت اقصي ارتفاع لها عام 7.1 نتيجة لوجود أعلي صافي أرباح في هذه السنه، وبالنسبة لمضاعف القيمة الدفترية بلغ أفضل قيمه له في عام وكان 7.1 (7.7)، وكان في عام 7.1 (7.7)، وفي عام السوق في كلا من الثلاث سنوات زاد عن القيمة الدفترية للسهم. وهذا يفسره زياده في الاستثمارات وبالتبعية صافي الارباح في هذه الفترة. ولقد أخذ عائد التوزيعات أعلى قيمه له في 7.1، وبلغ عائد التوزيعات وجود توزيعات كبيره للمساهمين.

ز. التحليل باستخدام نموذج (دوبوينت):

يظهر جدول رقم $(^{\mathsf{Y}})$ التحليل باستخدام نموذج (دوبوينت) كما يلي:

جدول (٧): تحليل نموذج (دوبوينت)

7.17 7.10	البيان
-----------	--------

العائد على حقوق المساهمين	%10	%**	% ۲ ٧
هامش صافي الربح	%14	%1٧	% ۲ 1
معدل دوران الأصول	٠,٦٣٥	٠,٦٣٧	٠,٦٣٩
نسبة مضاعف الرافعة المالية	1,£9	١,٥٦	1,77

من خلال جدول التحليل باستخدام نموذج (دوبوينت) رقم (۷) يتضح من نموذج (دوبوينت) أن العائد على حقوق المساهمين يزداد من سنة إلى أخرى حيث كان في عام ٢٠١٦ حيث بلغ نسبة في عام ٢٠١٦ حيث بلغ نسبة في عام ٢٠١٦ حيث بلغ نسبة (٢٢٪)، ثم زاد في عام ٢٠١٧ حيث بلغ نسبة (٢٢٪) ويعتبر هذا المؤشر مفيد للنجاح المالي لأنه يدلل على أن الشركة تنمو بدون تدفق أموال جديدة إلى الشركة وهنا يتضح أن إدارة الشركة تعطي المساهمين مزيداً لأموالهم المستثمرة والتي تمثل حقوق المساهمين، وبالنسبة لمضاعف الربحية فأنه يشير إلى مدى رغبه السوق في الدفع للحصول على سهم الشركة ولقد بلغ (٢٠١٧) في عام ٢٠١٧ حيث بلغ نتيجة لزيادة أرباح الشركة في هذا العام. ولقد أخذ عائد التوزيعات أعلى قيمه له في ٢٠١٧ حيث بلغ نتيجة لوجود مشروعات استثماريه للشركة نما تعزر معه وجود توزيعات كبيره للمساهمين.

٢. تحليل البيانات باستخدام نسب تحليل المخاطر للمتغير التابع (مخاطر الاستثمار):

يظهر جدول رقم (^۸) تحليل البيانات باستخدام نسب تحليل المخاطر للمتغير التابع (مخاطر الاستثمار) كما يلى:

جدول (٨): تحليل المخاطر للمتغير التابع (مخاطر الاستثمار)

$\xi \text{TOR,V} \xi = (\text{OY,ON } \mathbf{X} \text{ AA,V} \xi)$			=	-	السوقية السوقية ×	
7.17	Y • 1 %	7.10			لإفلاس	معادلة ا

•,147 £ 7 0 12 •	•,1 £ T £ T 7 1 T W	٠,٠٩٣٥٤٦٢١٠	- صافى الربح /الأصول
·, ٧٩ £ ٢ 0 ٦ ٩ ٢ ٨	٠,٧٩٥١٥٠٠٣٧	·,VA90777V£	– المبيعات / إجمالي الأصول
•,• ٢	•,• ٢	٠,٠٢	– لقيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي
			الخصوم
·,\#£\4\70\Y\#	٠,٣٦٥٨٩٠١٢٣	·, \\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	-رأس المال العامل/إجمالي الأصول
•,17£079AVY	1,17777047	·,177A0£97W	-الأرباح المحتجزة /إجمالي الأصول
-	-	-	قيمة Z
7.17	7.17	7.10	معادلة الإفلاس
·,70£AV97٣1	٠,٥٨٤٧٩٦٣٤٢	٠,٤١٢٥٤٨٩٥٥	- صافى الربح /الأصول
·, \ 9 0 £ 1 Y \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	*,AA17٣£7AV	٠,٨٧٨٩٥٢٤٨١	– المبيعات / إجمالي الأصول
, *	*,* *	*,**	– لقيمة السوقية لحقوق الملكية /
			إجمالي الخصوم
·,£707A9V17	·,£0A1£VA97	·,£AY1£VA٣٦	-راس المال العامل/إجمالي الأصول
•,1142	·,1AA97V07W	٠,١٨٥٩٨٧٢٣٢	-الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول
1,44	1,97	1,47	قيمة z

من خلال جدول تحليل البيانات باستخدام نسب تحليل المخاطر رقم ($^{\Lambda}$) يتضح أن تقييم التحليل بموجب نموذج (إيتمأن وكوخ) ٢ للأعوام ($^{\Gamma}$, $^{\Gamma}$, $^{\Gamma}$, $^{\Gamma}$, $^{\Gamma}$ الأعوام ($^{\Gamma}$, $^{\Gamma}$) هي أقل من القيمة الفاصلة لهذا النموذج وبذلك فإن الاستنتاج الأولي بموجب هذا النموذج هي أن هذه الشركة معرضة للفشل المالي وهذا الأمر في الحقيقة ليس دقيقاً فعلى الرغم أن هذا النموذج قد بين أن الشركة لم تحقق الحد الفاصل في الأعوام ($^{\Gamma}$, $^$

٢- نموذج للتنبؤ بالفشل المالي.

أ. إن نموذج (إيتمأن وكوخ) ربما لا يكون ملائماً لكشف كافة حالات الفشل المالي نظراً لأنه يناسب شركات معينة ولا يتناسب مع شركات أخرى. وأن هذا النموذج هو نموذج خام تلائم بشكل جيد في حقبة زمنية محددة نتيجة سيادة سمات اقتصادية ومالية محددة وقد لا يتلاءم مع السمات الاقتصادية والمالية المؤدية إلى الفشل المالي في الوقت الحاضر.

ب. أن نموذج (إيتمأن وكوخ) يخص الشركات بشكل عام ولا يوجد نماذج فرعية منه لتلائم كل قطاع اقتصادي، فمثلاً تم تطوير نموذجين منه الأول يخص الشركات الحدمية والآخر يخص الشركات الصناعية وهذا أيضاً غير كافي حيث حتى يكون هذا النموذج ملائماً وفعالاً فلا مفر أن يتم تطوير نماذج فرعية تخص كل قطاع أو نشاط اقتصادى كل على حدة.

خامساً: اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le \dots \ge 0$) بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات السته التي يمكن اختبارها وفق الجدول:

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضيات عن طريق إيجاد معاملات الارتباط باستخدام" معامل بيرسون للارتباط" لمعرفة ما اذا كان هناك علاقة بين معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار كما هو مبين في الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩) العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار

مستوى الدلالة	قيمة	معامل	محاور الريادة الاستراتيجية والذاكرة التنظيمية
	"Sig."	الارتباط	

دالة عند ٠,٠١	*,* * *	٠,٦٢٣	العلاقة بين تحليل السيولة ومخاطر الاستثمار.
دالة عند ٠,٠١	*,* * *	۰,۸٥٣	العلاقة بين تحليل الملائمة ومخاطر الاستثمار.
دالة عند ٠,٠١	*,* * *	٠,٨٠٠	العلاقة بين تحليل الربحية ومخاطر الاستثمار.
دالة عند ٠,٠١	*,* * *	٠,٧٨٤	العلاقة بين تحليل الكفاءة في التشغيل ومخاطر الاستثمار.
دالة عند ٠,٠١	*,* * *	۱ ۲۷٫۰	العلاقة بين تحليل نموذج (دوبوينت) ومخاطر الاستثمار.
دالة عند ٠,٠١	*,* * *	٠,٧٧٣	العلاقة بين تحليل المؤشرات السوقية ومخاطر الاستثمار.
دالة عند ٠,٠١	*,* * *	٠,٨٤٨	العلاقة بين بين معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- ۱ . معامل الارتباط بين معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار مرتفع يساوي (۸٤۸، ۱)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (۱۰.۱)، وهي أقل من مستوى الدلالة (۰۰۰)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha > 0.00$) بين معايير التقارير المالية الدولية ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري.
- معامل الارتباط بين بين تحليل السيولة ومخاطر الاستثمار مرتفع تساوي
 (١٠٠٠)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (١٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة (٠٠٠٠)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند

مستوى ($\alpha \leq 0,00$) بين تحليل السيولة ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى.

- معامل الارتباط بين تحليل الملائمة ومخاطر الاستثمار مرتفع تساوي (...) وهي أقل من (Sig.) تساوي (...)، وأن القيمة الاحتمالية (...) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (...) بين تحليل الملائمة ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى.
- معامل الارتباط العلاقة بين تحليل الربحية ومخاطر الاستثمار مرتفع تساوي . معامل الارتباط العلاقة بين تحليل الربحية ومخاطر (۱۰,۰۰)، وهي أقل من مستوى الدلالة (۱۰،۰۰)، وهذا يدل على وجود علاقة عند مستوى ($\alpha \leq 0.00$) بين العلاقة بين تحليل الربحية ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى.
- معامل الارتباط بين تحليل الكفاءة في التشغيل ومخاطر الاستثمار .مرتفع تساوي (٢٠٠١)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (٢٠٠١)، وهي أقل من مستوى الدلالة (٠٠٠)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha > 0.00 \ge 0.00$) بين العلاقة بين تحليل الكفاءة في التشغيل ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى.
- معامل الارتباط بين تحليل نموذج (دوبوينت) ومخاطر الاستثمار مرتفع تساوي
 (۱۰,۲۱) وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (۱۰,۰۱)، وهي أقل من مستوى الدلالة (۰۰۰)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند

مستوى ($\alpha \leq 0.00$) بين العلاقة بين تحليل نموذج (دوبوينت) ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقارى.

معامل الارتباط بين تحليل المؤشرات السوقية ومخاطر الاستثمار مرتفع تساوي (٧٠,٠)، وهي أقل من مستوى (٢٠,٠)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (١٠,٠)، وهي أقل من مستوى ($\geq \alpha$ الدلالة (٠٠٠)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\leq \alpha$) بين العلاقة بين تحليل المؤشرات السوقية ومخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري.

لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 1,10$) بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري.

وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Enter)، كما هو مبين في الجدول التالى:

جدول (١٠) تحليل الانحدار (المتغير التابع: الحد من مخاطر الاستثمار)

مستوى الدلالة عند (٠,٠٥)	القيمة الاحتمالية sig.	t قيمة	معاملات الانحدار المعيارية Beta	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار	المتغيرات المستقلة
دال	۲٦	۲,۳۲۸		.۳۳٥	٠٨٨٠	الثابت
غير دالة	.۳٥٠	9£V	110	.11.	\ • £	نسب تحليل السيولة
دال	. • • •	٣,9 ٤ ٤	.77٣	.127	170.	نسب تحليل الملاءمة

غير دالة	.707	. ٤٥٦	٠٠٨٠	.10٣	. • ٧ •	نسب تحليل الربحية		
دال	. 117	۲,٦٦٠	.٣٤٦	.111	.۲97.	نسب تحليل الكفاءة في التشغيل		
دال	٠,٠١١	٠,٤٥٥	۰٫۳۲۸	٠,١٤٢	٠,٠٤١	نموذج دوبوينت		
دالة	•••.	۲,۳۸	٠,٤٦٢	٠,١٩٧	٠,٣٩١	نسب تحليل المؤشرات السوقية		
ANOVA تحليل التباين								
•,•••		القيمة الاحتمالية		قيمة اختبار F				
٠,٨٩١	ط	معامل الارتباع	•,• •		قيمة معامل التحديد ٢			
			•,• ٧٧		قيمة معامل التحديد المعدل R			

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٩م.

وقد تبين من الجدول السابق أن:

۱. معامل الارتباط = (۱۹۹،) معامل التحدید = (۰۸۰،) ، ومعامل التحدید المعدل = (۲۷۰،) ، أي أن ما نسبته (۷٫۷٪) من التغیر في الحد من مخاطر الاستثمار یعود للتغیر في المتغیرات المستقلة الواردة في الجدول ، والنسبة المتبقیة (۹۲٫۳٪) تعود للتغیر في عوامل أخرى.

٢. المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (المتغير الثابت، نسب تحليل الملاءمة، نسب تحليل الكفاءة في التشغيل، نموذج دوبوينت، نسب تحليل المؤشرات السوقية)، أي أنها تؤثر في الحد من مخاطر الاستثمار.

 $^{\circ}$. أن قيمة (ف) بلغت ($^{\circ}$, $^{\circ}$) بمستوى معنوية ($^{\circ}$, $^{\circ}$) مما يؤكد على معنوية غوذج الانحدار. مما يؤكد أن هناك أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($^{\circ}$, $^{\circ}$) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والحد من مخاطر الاستثمار.

وبذلك نرفض الفرص الصفري ونقبل الفرض البديل الذي ينص على: (يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.00 \ge 0$) لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الحد من مخاطر الاستثمار في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري). معادلة الانحدار:

$$Y = \alpha + \beta X + \epsilon$$

$$Y = . \forall \lambda \cdot + ., \delta \setminus X + \epsilon$$

عادلة الانحدار هي: الحد من مخاطر الاستثمار = ٠,٧٨٠ الثابت + * ١٥٠٠٠ (نسب تحليل الملاءمة) + ٢٩٦٠٠ * (نسب تحليل الكفاءة في التشغيل) + ٠,٠٤١٠ * (نسب تحليل المؤشرات السوقية) .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. نتائج الدراسة النظرية:

يمكن استعراض نتائج الدراسة النظرية على النحو التالي:

أ. لن تفشل مالياً شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري في المدى القريب على الأقل بسبب مقدرتها على إعادة هيكلة ديونها الخارجية، ولو على أساس قصير الأجل.

ب. يوجد بشركة بيت المقدس للاستثمار العقاري تدفقات نقدية من العقارات الاستثمارية يمكن تطويرها في السنوات القادمة حتى تغطى كافة نفقاتها الجارية.

ت. يوجد لدى شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بدائل استثمارية أخرى متاحة لتسديد ديونها في الأجل القصير.

ث. الأرباح التشغيلية لدى شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري قادرة على تغطية الفوائد بمعدلات مرتفعة وهذا يعد وضع جيد لدى الشركة وعلى تحسن الوضع المالي للشركة من سنه للأخرى.

ج. العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري هو متزايد من سنه لأخرى وهذا وضع جيد، أي كلما زاد العائد على الأصول كلما كان وضع الشركة جيد. لأنه يقيس مدى قدره الشركة على توليد الأرباح أي ربحيه كل دينار مستثمر في أصول الشركة.

ح. الأرباح التشغيلية لدى شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري قادرة على تغطية الفوائد بمعدلات مرتفعة وهذا يعد وضع جيد لدى الشركة ويدل على تحسن الوضع المالى للشركة من سنه للأخرى.

خ. كفاءة التشغيل لشركة بيت المقدس للاستثمار العقاري جيدة لأن معدلات الدوران غالبيتها في تزايد وهذا يدل على زيادة إنتاجيتها من سنة لأخرى.

د. كفاءة التحكم بالتكلفة جيدة في شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري حيث أن نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات في انخفاض من سنة لأخرى.

ذ. المؤشرات السوقية لربحيه السهم الواحد لشركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بلغت اقصي ارتفاع لها عام ٢٠١٧ نتيجة لوجود أعلي صافي أرباح في هذه السنه.

ر. عائد التوزيعات لشركة بيت المقدس للاستثمار العقاري في تزايد مستمر من سنة لآخري نتيجة لوجود مشروعات استثماريه واستحواذيه كثيره للشركة مما تعزر معه وجود توزيعات كبيره للمساهمين.

٢. النتائج الدراسة التطبيقية:

توصل الباحث من خلال تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. تشير مؤشرات أن السيولة مرتفعة وهذا يدل على قدره الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل والتي تستحق الدفع خلال العام القادم، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة تغطى الالتزامات المتداولة في الأجل القصير بمعدل مرة ونصف وهذا الوضع يعد وضع جيد لأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها إذا طلبت في الحال مع بقاء سيولة كافية، ولم تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.

ب. أتضح أن مؤشر الديون طويله الأجل إلى الأصول الثابتة (هيكل رأس المال) يتناقص من عام لأخر وهذا يدل على قدره الشركة على الوفاء بالتزاماتها وهذا يظهر أيضا من زياده معدل تغطيه الفائدة ويشير مؤشر الديون طويله الأجل إلى حقوق المساهمين أي ما يمثله من إجمالي حقوق المساهمين أنه تناقص في ٢٠١٥ مقارنه بعامي ٢٠١٦، ٢٠١٦ وبالنسبة لمؤشر الديون طويله الأجل إلى هيكل التمويل سنجد أنه سلك نفس السلوك، ولم تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.

ت. تشير النتائج إلى أن الأرباح التشغيلية لدى الشركة قادرة على تغطية الفوائد بمعدلات مرتفعة وهذا يعد وضع جيد لدى الشركة وعلى تحسن الوضع المالي للشركة من سنه لأخرى، ولم تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.

ث. أتضح أن العائد على الأصول متزايد من سنه لأخرى وهذا وضع جيد لأنه كلما زاد العائد على الأصول كلما كان وضع الشركة أفضل، والعائد على حقوق الملكية أيضاً تزايد من سنة لأخرى، ولم تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.

ح. أتضح من المؤشرات السوقية أن ربحيه السهم الواحد بلغت أقصى ارتفاع لها عام ٢٠١٧ نتيجة لوجود أعلي صافي أرباح في هذه السنة، وبالنسبة لمضاعف القيمة الدفترية بلغ أفضل قيمه له في عام وكان ٢٠١٧، ولم تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.

خ. أتضح أن العائد على حقوق المساهمين يزداد من سنة إلى أخرى حيث كان في عام ٢٠١٦ حيث بلغ نسبة عام ٢٠١٦ حيث بلغ نسبة (٢٢٪)، ثم زاد في عام ٢٠١٦ حيث بلغ نسبة (٢٢٪)، ثم زاد في عام ٢٠١٧ حيث بلغ نسبة (٢٢٪) وهذا يدلل على أن الشركة تنمو بدون تدفق أموال جديدة إلى الشركة وهنا يتضح أن إدارة الشركة تعطي المساهمين مزيداً لأموالهم المستثمرة والتي تمثل حقوق المساهمين، ولم تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة.

ثانياً: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن نوصي ببعض التوصيات التالية:

ا ضرورة قيام شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بتوفير سيولة
 كافية وذلك لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

- Y . ضرورة قيام شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري العمل على زيادة التدفقات النقدية من العقارات الاستثمارية في السنوات القادمة حتى تغطي كافة نفقاتها الجارية.
- ٣ . ضرورة قيام بيت المقدس للاستثمار العقاري بتشجيع المستثمرين بالاستثمار في أسهمها وذلك بسبب الزيادة المستمرة في ربحية السهم ولكفاءة إدارة الشركة في تحقيق زيادة المبيعات وتخفيض التكاليف.
- غ . ضرورة قيام شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بالعمل على التقليل من تعرضها للمخاطر الاستثمارية والائتمانية من خلال حدود قائمة على الحجم تحدد الحد الأدنى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر.
- ٥ . ضرورة الاستعانة بالمحلل المالي من قبل إدارة شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري واستخدام تقارير التحليل المالي لما لها من أثر مباشر في تقييم الأداء المالي وتشخيص عوامل القوة والضعف التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.
- 7 . ضرورة قيام إدارة شركة بيت المقدس للاستثمار العقاري بالاعتماد على استخدام نسب التحليل المالي لتحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالاستثمارات ومن ثم تقليل عنصر مخاطرة، وكذلك مساعدتهم على مقارنة الأداء المالي والإداري.
- ٧ . ضرورة القيام بتفعيل دور الجمعيات والنقابات المهنية الفلسطينية المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة بإقامة مزيداً من الدورات المتخصصة في كيفية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الحد من المخاطر المالية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة الاستثمارية داخل فلسطين والظروف المحيطة بها كدولة تحت احتلال.
- م الجامعات والكليات الفلسطينية بتطوير المناهج التعليمية بأقسام المحاسبة والخاصة بالمعايير الدولية لكي تناسب وتلاءم البيئة الفلسطينية، وإعداد طلبة

وخريجين ليتمكنوا من مواكبة التطبيقات العملية للمعايير المحاسبية الدولية وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية، وكذلك تشجيع البحث العلمي من خلال القيام بتوجيه الباحثين للكتابة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعلاقتها بالمخاطر.

9. ضرورة قيام بورصة فلسطين بمزيد من نشر ثقافة الوعي الاستثماري المناسب للمستثمرين والشركات الاستثمارية الفلسطينية المدرجة لديها على ما يحققه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من فوائد ومنافع استثمارية عديدة على المستوي المحلي والدولي.

ثالثاً: مجالات البحث المستقبلة:

يقترح الباحثان عدداً من مجالات البحث المستقبلية يمكن أن تساهم ولو بشكل بسيط في إضافة علمية وذلك على النحو التالى:

- أ. أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين.
- أثر تطبيق معايير التقارير المالية على كفاءة أسواق المال دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال الفلسطينية.
- ٣. أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على أتعاب المراجعة دراسة ميدانية.
- ٤. أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الحد من مخاطر الائتمان.
- أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الحد من مخاطر الميزانية.

المراجع

المراجع العربية

أبو نصار محمد، والعرابي حمزة، (٢٠١٢)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم، ١، مؤتمر

- معايير التقارير المالية الدولية التحديات والفرص، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية.
- أحمد، ندى قسم السيد حاج، (٢٠١٥)، معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وآثارها على مهنة المحاسبة في السودان، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد (١٥).
- القشي، ظاهر شاهر يوسف، (٢٠٠٩)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة، ٢٩ (٢)، مصر.
- بلعجوز، حسين، (٢٠١٣)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بن علي، بلعزوز، (۲۰۱۰)، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحثان، العدد (۷).
- بنداس، إبراهيم فطر، (٢٠١٨)، أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الإدارية، العدد (٢).
- بوداح، عبد الجليل، (٢٠١٦)، إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية -مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، ١(٥٤).
- جمعة، احمد حلمي، (٢٠١٢)، تأثير دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية لتنشيط كفاءة أسواق المال العالمية: دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، ٥(٢)، القصيم، السعودية.
- حنفي، عبد الغفار، (٢٠٠٣)، بورصة الأوراق المالية (أسهم سندات- وثائق استثمار- خيارات)، ط ١، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان، وقاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد، (٢٠١٨)، أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية على تماثل المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم في بورصة فلسطين، مؤتمر" الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ظل معايير التقارير المالية الدولية

- الحديثة وتأثيراتها الضريبية، المنعقد بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٨، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- رشيد، أرشد مكي، (٢٠١٦)، تقييم كفاءة الاستثمارات باسهم الشركات بحث تطبيقي على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١١، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢(٣٧)، العراق.
- سليم، محمد مجيد، والرواشدة، بشار، (٢٠١٣)، تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة عمان الأردن.
- عامر، أحمد حسن، (٢٠٠٦)، القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك، مجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد ٤، القاهرة، مصر.
- عبد الكريم، نصر، (٢٠٠٧)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتما في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، عمان، الأردن.
- عبدالجيد، حميدة محمد، (٢٠١٩). قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد (١(١٤).
- عنانزه، عز الدين نايف، وعثمان، محمد داود، (٢٠١٤)، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد السادس، العدد ٢٠١.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية، عمادة البحث العلمي، جامعة سلمان بن عبد العزيز، السعودية.
- منصور، محمد السيد، (٢٠١٧)، أثر تبني معايير التقارير المالية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية دراسة تطبيقية، مجلة الفكر

المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (٢١)، الجزء الثاني، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Al-Shiab, M. S. (۲۰۰۸). "The Effectiveness of International Financial Reporting Standards Adoption on Cost of Equity Capital: A Vector Error Correction Model", *International Journal Of Business*, USA, Vol. 17, No. 7.
- Amiraslani, H. & Iatridis, G.E., & Pope, P.F., (۲۰۱۳). Accounting for asset impairment: a test for IFRS compliance across Europe ,Research Center Working Paper, ESSEC Business School.
- DeFond, M.L.,& Hung, M., Li,S., & Li, Y. (Y.10). Does Mandatory IFRS adoption affect Crash Risk?. *The Accounting Review*, (9.)1.
- Institute of Risk Management.(۲۰۰۲). A Risk Management Standard.

- Lenger, S., Ernstberger, J. and Stiebale, J. (**)). The Impact of IFRS on Firms' Investment Efficiency –European Evidence on Private and Public Firms, *Journal of Accounting Research*, (1)1.
- Lim,H., Kang, S.K.,& Kim, H. (۲۰۱٦), Auditor Quality, IFRS Adoption, and Stock Price Crash Risk: Korean Evidence, *Emerging Markets Finance and Trade*, (27)9.